**بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة**
**الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول**
**"مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا"**
**البند 73 من جدول الأعمال**
**نيويورك، 13 أكتوبر 2022**
**-----0-----**

**السيد الرئيس،**

يشكر وفد بلادي السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريريه المعروضين أمامنا اليوم حول موضوع « مسؤولية الدول عن الافعال غير المشروعة دوليا »، الأول الوارد في الوثيقة A/77/74، والذي يعرض بشكل مفصل ودقيق مجموعة قرارات المحاكم الدولية بأنواعها وغيرها من الهيئات التي وردت فيها إشارات إلى المواد المتعلقة بمسؤولية الدول والثاني الوارد في الوثيقة A/77/198 الذي يتضمن التعليقات والمعلومات الواردة من الحكومات. كما يحيط علما بالمواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الافعال غير المشروعة دوليا التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في دورتها الثالثة والخمسين.

وفي هذا الصدد، تثمن الجزائر جهود لجنة القانون الدولي عند صياغتها لمشروع هذه المواد المهمّة في إطار ولايتها المتعلقة بالتطور التدريجي للقانون الدولي وتطويره، خاصة وأن موضوع مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا يكتسي أهمية كبرى في تحقيق العدل والإنصاف في العلاقات بين الدول كما يسهم بشكل كبير في التسوية السلمية للنزاعات التي قد تنشأ بينها. كما أننا نقر بأن هذه المواد تشكل عرضا متسقا ومتوازنا للقانون الدولي العرفي، إذ تعكس في معظمها ممارسات واسعة النطاق للدول والسوابق القضائية للهيئات القضائية الدولية، كمحكمة العدل الدولية، المحكمة الدولية لقانون البحار، محكمة التحكيم الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم. وهي بذلك، تشكل أساسا جيدا للنظر بشكل جدي في الموضوع مستقبلا.

**السيد الرئيس،**

ترى الجزائر بأن مسؤولية الدول بشكل عام هي أحد المبادئ الاساسية للقانون الدولي النابعة من المساواة في السيادة بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة، وأن أي نص قانوني ملزم في هذا الشأن يخص المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة دوليا سوف يساعد دون شك على تعزيز القبول السياسي للقواعد الواردة في هذه المواد ويوفر منتدى وإطار قانوني ملائم للتوصل إلى توافق للآراء بشأن المسؤولية الدولية للدول التي يجب أن تقوم على قواعد واضحة عند الإخلال بالقواعد الآمرة والمصالح التي تمس المجتمع الدولي.

لقد بينت المناقشات السابقة التي جرت في إطار اللجنة السادسة بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا بأنه رغم وجود توافق عام بين الدول الأعضاء بشأن العديد من المواد التي تعكس القانون الدولي العرفي المتعلق بالمسؤولية الدولية للدول بشكل عام، إلا أنه لا يزال هناك عدد كبير من المواد الذي تتباين آراء الدول بشأنه، كما أوضحت تعليقات الحكومات وملاحظاتها بأنه لا توجد بهذا الخصوص ممارسات موحدة كافية للدول، لاسما في ما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للالتزامات المفروضة على عاتق الدول بموجب القواعد الآمرة للقانون الدولي، والتدابير المضادة والتدابير التي تتخذها الدول غير المتضررة.

نظرا للاعتبارات السالف ذكرها، تدعو الجزائر اللجنة السادسة إلى منح المزيد من الوقت للدول الاعضاء وفتح مفاوضات حكومية دولية تحضيرية ومعمقة في إطار الفريق العامل من أجل التوصل إلى تفسير وتحليل قانوني عميق يسمح للدول الأعضاء التوصل إلى حل وسط بشأن النقاط التي تم الاختلاف عليها وذلك بغية الخروج بنتائج إيجابية ومرضية تمكن اللجنة من أن تقرر إطار قانوني توافقي لا يخل بالتوازن الدقيق للنص الحالي، من شأنه أن يعزز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ويساعد على كبح الإجراءات الانفرادية المخالفة للقانون الدولي ويساعد أيضا على حماية الدول التي تقع ضحية أفعال غير مباشرة ترتكبها دول أخرى.

**ختاماً السيد الرئيس،**

نؤكد لكم استعداد الجزائر المساهمة بشكل بناء في مناقشات اللجنة السادسة بشأن هذه المسألة والنظر في خيارات العمل الثلاثة التي يمكن أن تتخذها الجمعية العامة بتوافق للآراء في المستقبل، سواء تعلق الأمر بعقد مؤتمر دبلوماسي لوضع اتفاقية دولية، والذي نعتبره من أفضل الخيارات التي تعزز سيادة القانون على الصعيد الدولي، أو اعتماد المواد في شكل قرار أو إعلان، أو عدم اتخاذ أي إجراء بخصوصها.